

## متابعات سريعة وحلول مرضيه

# رئاسة التشريعي تواصل تلقي شكاوى المواطنين يوم السبت من كل أسبوع



ووصل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة استقبال عشرات المواطنين أصحاب الشكاوى والمظالم في مكتبه بمدينة غزة في خطوة جديدة لتفعيل دور المجلس التشريعي في خدمة المواطنين.

وناقش بحر مع أصحاب الشكاوى على انفراد المظالم التي تقدموا بها، واعداء إياهم بطرح كل شكوى على الجهات المختصة والعمل على حلها.

ومع الإعلان عن استقبال الشكاوى في المجلس التشريعي كل يوم سبت من كل أسبوع، تقدم المئات من المواطنين إلى مقر المجلس لتقديم مظالمهم إلى بحر، حيث أكدوا في أحاديث لـ "البرلمان" عن وجود تجاوب كامل من قبل رئاسة المجلس على حل مشاكلهم مع الجهات الحكومية.

وبلغ عدد الشكاوى التي تلقاها المجلس التشريعي خلال الأسبوعين الماضيين ١٢٠ شكوى تتعلق بالوظيفة العامة، وأخرى تتعلق بإدخال المركبات إلى قطاع غزة، وشكاوى تتعلق بقضايا البطالة والفقر، كما طرحت شكاوى تتعلق بقضايا التشغيل المؤقت، وأخرى تتعلق بعمل الأجهزة الأمنية والنيابة العامة.

وفي إطار التواصل مع المواطنين أوضح بحر أن "المجلس التشريعي من طبيعة عمله استقبال شكاوى المواطنين وإحالتها إلى اللجان المختصة ومناقشتها، ومع ذلك فضلنا أن نخصص يوماً كل أسبوع لاستقبال المواطنين الذين لديهم شكاوى لا تحتمل التأخير، ونقوم بدراسة كافة الشكاوى والتواصل والمتابعة السريعة مع الجهات ذات العلاقة والبحث عن الحلول المناسبة لكل شكوى".

وواصل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة استقبال عشرات المواطنين أصحاب الشكاوى والمظالم في مكتبه بمدينة غزة في خطوة جديدة لتفعيل دور المجلس التشريعي في خدمة المواطنين.

وناقش بحر مع أصحاب الشكاوى على انفراد المظالم التي تقدموا بها، واعداء إياهم بطرح كل شكوى على الجهات المختصة والعمل على حلها.

ومع الإعلان عن استقبال الشكاوى في المجلس التشريعي كل يوم سبت من كل أسبوع، تقدم المئات من المواطنين إلى مقر المجلس لتقديم مظالمهم إلى بحر، حيث أكدوا في أحاديث لـ "البرلمان" عن وجود تجاوب كامل من قبل رئاسة المجلس على حل مشاكلهم مع الجهات الحكومية.

## مذكرة قانونية حول: قانونية الجمع بين رئاسة السلطة الوطنية ورئاسة مجلس الوزراء

يتولى رئيس السلطة تكليف رئيس الوزراء تشكيل الحكومة ومتابعة هذا التكليف.

«فور تكليفه من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتولى رئيس الوزراء تشكيل حكومته خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ اختياره» وبالتالي يثار التساؤل: (فهل سيكلف الرئيس نفسه برئاسة الحكومة؟)

٢- أداء اليمين: نصت المادة (٦٧) من القانون الأساسي على أداء رئيس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الوطنية، وهذا يدفعنا إلى التساؤل (هل سيؤدي الرئيس اليمين أمام نفسه؟)

٣- مسؤولية رئيس الوزراء: إضافة إلى مسؤوليته أمام المجلس التشريعي، فقد نصت المادة (٧٤) من القانون الأساسي على مسؤولية رئيس الوزراء وأعمال حكومته فمن سيتولى محاسبة رئيس الوزراء عن أعمال حكومته في ظل الجمع بين الموقعين؟

٤- الإحالة للتحقيق: منحت المادة (٧٥) من القانون الأساسي الحق لرئيس السلطة الوطنية في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تأديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون، وفي هذه الحالة كيف سيكون الرئيس هو الخصم والحكم في هذه الحالة؟

٥- حجب الثقة عن رئيس الوزراء: نصت المادة (٧٩) من القانون الأساسي أنه عند قيام المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه بحجب الثقة عن رئيس الوزراء، أو عنه وعن أعضاء حكومته مجتمعين يقدم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بديلاً خلال مهلة أقصاها أسبوعان تبدأ من تاريخ حجب الثقة وبالتالي سيكون المطلوب من الرئيس تقديم بديلاً عن نفسه في هذه الحالة؟

الفلسطينية عن منصب رئاسة الوزراء ما نص عليه القانون الأساسي صراحة في المادة (٦٣) بأن مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس

المطلق إلى شبه نظام برلماني بحيث يأتي رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية ويمتلك صلاحيات تنفيذية ممتازة.

**ثانياً: استقلالية منصب رئيس السلطة عن منصب رئيس الوزراء هيكلية ووظيفياً:**



السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي، تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء.

أي أن مجلس الوزراء هو الجهة المنوط بها ممارسة السلطة التنفيذية ولرئيس السلطة مهام تنفيذية محددة.

**ثالثاً: إشكاليات دستورية في الجمع بين منصب رئيس الوزراء ومنصب رئيس السلطة:**

١- التكليف: استناداً إلى المادة (٦٥) من القانون الأساسي

يؤكد القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته على الفصل المطلق بين سلطة رئيس الوزراء ومنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تجلّى ذلك في تخصيص القانون الأساسي الباب الثالث لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بينما تعلق الباب الخامس بالسلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء وهو ما يعكس استقلالية المركزين على المستويين الهيكلي والوظيفي.

أيضاً من مظاهر استقلالية منصب رئيس السلطة

بعد الإطلاع على القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وعلى القانون الدستوري المقارن، فقد خلصنا إلى التالي:

**أولاً: خصوصية النظام السياسي الفلسطيني**

يعتبر القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ وما طرأ عليه من تعديلات المرجع الرئيس لتحديد هوية النظام السياسي الفلسطيني، وبتتبع التعديلات التي طرأت على القانون الأساسي نلاحظ أن القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٢ نص على اختزال السلطة التنفيذية في شخص رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية استناداً إلى المادة (٥٠) التي نصت على أن: «السلطة التنفيذية هي الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، ويتولاها رئيس السلطة الوطنية ومجلس الوزراء على النحو المبين في هذا القانون الأساسي».

إلا أن المشرع الدستوري سنة ٢٠٠٣ واستناداً للمادة (١١١) من القانون الأساسي التي تعطي المجلس التشريعي صلاحية تعديل القانون الأساسي بموافقة أغلبية ثلثي أعضائه، فقد رأى المجلس ضرورة تعديل القانون الأساسي وذلك باستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية وتحويل صلاحياته وكافة الضوابط القانونية والسياسية الناظمة لعمله، وتوضيح شكل العلاقة التي تربطه برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطة التشريعية.

أما الباب الخامس بموجب التعديل والمتعلق بمجلس الوزراء فقد تضمن كيفية تشكيل الحكومة من قبل رئيس الوزراء وكيفية نيلها ثقة المجلس والصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء ورئيسه، وشكل العلاقة ما بين رئيس الوزراء ورئيس السلطة الفلسطينية.

وبالتالي فإن تعديل القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ أعاد صياغة النظام السياسي الفلسطيني من النظام الرئاسي





خلال وقفة تضامنية مع الأسير خضر عدنان

## د. بحريطالب السلطة بوقف التفاوض وتحرير الأسرى



طالب رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، الإثنين ٢٠١٢-٢٠١٢، سلطة رام الله بالعمل الجاد لتحرير الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال، ووقف المفاوضات والتنسيق الأمني مع الاحتلال، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الفلسطينيين وخصوصاً الأسير خضر عدنان.

وقال بحر في كلمة له خلال مشاركته في وقفة تضامنية أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة مع الأسير خضر عدنان الذي يخوض إضراباً مفتوحاً عن الطعام لليوم الـ (٥١): "نطالب السلطة إكراماً لشهدائنا وأسranنا ولرأس الشرعية عزيز دويك ولخضر عدنان أن توقف المفاوضات العبيثة وأن تكون جادة في العمل من أجل تحرير هؤلاء الأسرى وتطلق الحرية لشعبنا الفلسطيني بالتعبير عن نفسه".

وأضاف: "أما أن الأوان أن نوقف المفاوضات العبيثة، أمام تغيير الاحتلال لمعالم القدس من خلال التهويد والاستيطان المستمر، أما أن الأوان أن نوقف التنسيق الأمني بعد كل هذه الانتهاكات اليومية من قبل الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني". وتابع: "إن خضر عدنان هو أسطورة في الصمود والتحدى، ويقاثل هذا العدو بالأمعاء الخاوية، نعم يقاثل هذا العدو بما يملك بنفسه، وليس عن نفسه

بل عن الشعب الفلسطيني وأسراه، ويقاثل عن كل أحرار العالم لأنه يمثل الكرامة والحرية والجهاد والصبر والثبات لشعبنا الفلسطيني ولأمتنا العربية والإسلامية". ودعا بحر قادة الأمة العربية والإسلامية بالتحرك

من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وقال: "يا قادة الأمة ألم تسمعوا بهذا الصمود لكي تتحركوا؟! على الأمة أن تتكاتف من أجل تحرير الأسرى حتى لو اقتضى الأمر تسيير الجيوش من أجل إنقاذ أسير واحد فهذا واجب

### دعا البرلمان الأوروبي لدور أساسي للدفاع عن نواب الشرعية الفلسطينية

## التشريعي يدين تجديد اختطاف النائب محمد جمال النتشة إدارياً



النائب / محمد جمال النتشة

دان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة قيام سلطات الاحتلال بتجديد اختطاف النائب محمد جمال النتشة لمدة ستة أشهر إدارياً.

واعتبر بحر في بيان صحفي الخميس (٢٠٢٠) حملة تجديد أحكام الاعتقال الإداري بحق النواب في الضفة الغربية تكراراً للمحاولات اليائسة التي تستهدف التشويش على جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية والاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي وعزل النواب عن دائرة التأثير الجماهيري في الضفة الغربية.

وأكد بحر أن حكومة الاحتلال تجتري ذات السياسات الفاشلة التي أدمنتها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية مطلع عام ٢٠٠٦ والتي عملت خلالها على شل عمل المجلس التشريعي عبر اختطاف عشرات النواب ومن ثم إعادة اختطاف النواب المفرج عنهم وزجهم من جديد في غياهب

## رئاسة التشريعي تعزي رئيس مجلس الشعب

### والقيادة والشعب المصري بضحايا الأحداث

أبرق د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة بأحر التعازي للدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المصري وإلى القيادة المصرية وعموم الشعب المصري الشقيق بسقوط عشرات الضحايا جراء الأحداث التي شهدتها مدينة بور سعيد بجمهورية مصر العربية مؤخراً.

وأكد بحر في بيان صحفي (الخميس ٢٠٢٠) أن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته ومكوناته السياسية والمجتمعية، وفي مقدمتها المجلس التشريعي، يشاطر الإخوة المصريين بالغ الأحران ويتقدم منهم بأخلص معاني المواساة وأسمى آيات التضامن إزاء المصائب الجلل الذي أصابهم وأصاب قلب كل عربي ومسلم يحب مصر ويتمنى لها الخير والعزة والريادة والأزدهار والتقدم.

وأوضح بحر أن أحداث الأمس تشكل أمراً عارضاً ولا تعبر عن نبيل قيم وأخلاقيات الشعب المصري الشقيق وهي أشبه بغمامة صيف عابرة في السماء المصرية التي تنعكس نقاءً وصفاءً على الأمة جمعاء. ودعا بحر الشعب المصري إلى مزيد من الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي لتفويت الفرصة على كل من يستهدف العبث بالأمن المصري وزعزعة الاستقرار الداخلي الذي تنعم به مصر الحبيبة.

وتمنى بحر لمصر العريزة تعافياً سريعاً من جرحها الغائر ومصابها الجلل الذي ألم بها كي تشرق شمس خيرها وعطائها على الأمة بأسرها من جديد وتستعيد دورها الريادي ومكانتها الكبرى في قيادة الأمة إلى بر الأمان وكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهها.

### تتمة المذكرة القانونية

### الخلاصة :

يُستخلص مما تقدم أعلاه ما يلي:

- ١- إن الجمع بين منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومنصب رئيس الوزراء ينطوي على مخالفة دستورية، ويعتبر انتهاكاً للتعديلات الدستورية لسنة ٢٠٠٣م.
- ٢- إن الهدف الرئيس من تعديل القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ هو استحداث منصب رئيس الوزراء لوقف احتكار رئيس السلطة للصلاحيات التنفيذية وبالتالي إقامة توازن في النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن الجمع سيترتب عنه الخلط في السلطات.
- ٣- إن العودة مجدداً إلى مسألة الجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة مجلس الوزراء «تنسّف» التعديلات التي جرت على القانون الأساسي في العام ٢٠٠٣ برمتها، وتقرّغها من مضمونها، وتمس جوهر النظام السياسي الفلسطيني وتشوهه وتغير مساره من نظام مختلط مائل بقوة إلى النظام البرلماني إلى نظام مختلط مائل بقوة إلى النظام الرئاسي، وتضعف الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية (الحكومة) إلى حد كبير وخطير بناتج هذا الجمع بين المنصبين، بل إن هذا الجمع إذا ما تحقق فإنه يجعل التعديلات الدستورية التي جرت على القانون الأساسي عام ٢٠٠٣ فارغة من أي محتوى أو مضمون عندما يجري قراءتها في ظل هذا الجمع بين المنصبين.
- ٤- إن عملية الجمع بين منصب رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس مجلس الوزراء تنسّف التعديلات الدستورية التي جرت على القانون الأساسي الفلسطيني عام ٢٠٠٣ برمتها، وتجعلها أقرب إلى الأضحوكة في قراءتها، وتسقط الهدف من وراء استحداث منصب رئيس الوزراء وتوضيح شكل العلاقة الدستورية بينه وبين رئيس السلطة الفلسطينية ورسم حدود الصلاحيات بينهما، وتشوه النظام السياسي الفلسطيني وتعيده إلى مرحلة ما قبل نقطة الصفر، وتضعف إن لم تشل أدوات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل الجمع بين منصب الرئيس غير المسأل والحكومة المسائلة على الأداء أمام البرلمان، وتؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الحقوق والحريات التي تعاني أساساً، وعلى احترام مبدأ سيادة القانون كأساس للحكم الصالح باختصار شديد، إنها ستجعل النظام السياسي برمته، الذي تلقى أساساً ضربات موجعة خلال مرحلة الانقسام، في مهب الريح.
- ٥- إن الجمع بين صلاحيات رئيس السلطة ومنصب رئيس الوزراء سيتمخض عنه العديد من الإشكاليات الدستورية والعملية باعتبار أن القانون الأساسي أرسى أحكاماً تبادلية بين الطرفين، سيتعذر القيام بها عند الجمع بين الموقعين.
- ٦- أين دور المجلس التشريعي؟ ومن يملك إلغاء أو تعطيل أو تجاوز المجلس التشريعي الذي يمثل إرادة الشعب الفلسطيني.

المجلس التشريعي الفلسطيني

## د. بحر يبارك جهود وزارة

### الشباب والرياضة في رعاية الشباب

بارك رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر مساعي وزارة الشباب والرياضة في رعاية الشباب وتقديم الخدمة الراقية لهم من خلال برنامج دبلوم الرائد "فوج الأحرار".

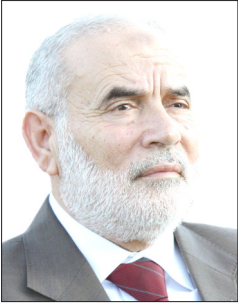
جاءت أقوال بحر خلال مشاركته في الحفل الذي أقامته وزارة الشباب والرياضة في ملعب فلسطين لتخريج طلبة برنامج الرائد فوج الأحرار الذي رعته الوزارة.

ووجه بحر التحية لوزير الشباب والرياضة، منوها للجهود التي يبذلها المجلس التشريعي على الصعيد التشريعي وسن القوانين بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن وخاصة فئة الشباب، لافتاً النظر إلى قانون الشباب الذي أقره المجلس مؤخراً.

وأعرب بحر عن تمنياته بدخول الشباب للبرلمان، موضحاً أننا نسعى لهذا الأمر كما نسعى لزيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات في البرلمان القادم، مختتما حديثه بالقول أن شباب غزة هم رأس الحربة في الدفاع عن فلسطين وقضايا الأمة العربية والإسلامية، متمنياً أن ينظم مثل هذا الاحتفال في العام القادم بمدينة القدس بعد تحريرها بهمة الشباب وسواعدهم.



## كلمة البرلمان



## المجلس التشريعي.. البوابة الحقيقية للمصالحة الوطنية

د. أحمد محمد بحر

يتملكنا القلق الشديد من المؤشرات والقرائن المتواترة عن الإصرار على استهداف المجلس التشريعي والقانون الأساسي الفلسطيني.

لسنا في وارد المساس بسلامة المسار الهام في إطار السعي لإنفاذ القيم والمبادئ والإجراءات التي نص عليها اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، ولا يمكن لنا القبول بخدش أو الانتقاص من جدية السعي لتطبيقه مهما كانت الظروف، لكن المصالحة المتأسسة على الأسس الصلبة والقواعد الراسخة التي تهيئ لها الصمود في وجه التحديات شيء، والمصالحة المرتكزة على أفضلية رخوة تهيئ لها الميل حسب الأهواء وتقاذف الرياح شيء آخر تماماً. الالتزام بالقانون الأساسي (الدستور المؤقت) هو الكفيل بمنح المصالحة الحصانة المطلوبة في وجه كافة التحديات، وتهيئة أسباب الاستمرار لإنجاحها خلال المرحلة المقبلة التي تكثر فيها العوائق والمنغصات ويتوقع أن تزيد فيها أشكال التآمر والاستهداف.

كيف لنا أن نتوقع مسار وجهود المصالحة بعيداً عن الالتزام بنصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وبمعزل عن عمل ورقابة المجلس التشريعي الذي يشكل المكون الأهم ضمن مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؟!

كيف يمكن غض الطرف عن الإشكاليات الدستورية في الجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة الحكومة بخصوص موضوع التكليف، وأداء اليمين، ومسئولية رئيس الوزراء، والإحالة للتحقيق، وحجب الثقة، وما يؤدي إليه ذلك من الإخلال بالتوازن الذي يبنني عليه النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي الخلط بين السلطات؟!

كيف يمكن أن ينضبط ويترشد أداء الحكومة، سياسياً وإدارياً، في ظل شلل أدوات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل الجمع بين المنصبين، وما يقود إليه ذلك من آثار بالغة السلبية على الحقوق والحريات العامة، ما يجعل النظام السياسي الفلسطيني في مهب الريح؟!

لا ندري سبباً وجيهاً أو مبرراً مقنعاً للإصرار على تجاهل إحياء دور المجلس التشريعي، وتهميش القانون الأساسي الفلسطيني بعيداً عن المسؤولية الوطنية في إطار اتفاق القاهرة الذي تم التوقيع عليه بتاريخ ٢٠١١/٥/٤م والذي نص على تفعيل المجلس التشريعي بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية، ومن هنا لا ندري من المستفيد من تعطيل المجلس التشريعي والقفز عن القانون الأساسي؟!

لقد أن الأوان كي نضع النقاط على الحروف، ونسمي الأسماء بمسمياتها الصحيحة، ونطلق الرأي والموقف لحماية القانون الأساسي الفلسطيني والمجلس التشريعي من يد التجاهل والتعطيل، كي ينطلق قطار المصالحة الوطنية على سكة الصحيحة، وكي لا تهزنا مضاجات المستقبل أو تدهمنا تحديات المرحلة القادمة بما يعيدنا إلى الوراء أو يردنا إلى المربع الأول من جديد. إن حرصنا على تحكيم القانون الأساسي الفلسطيني في حياتنا الوطنية لا يستهدف حماية المصالحة الوطنية أو النظام السياسي الفلسطيني فقط، بل يستهدف حماية المجتمع الفلسطيني، وحماية الحاضر والمستقبل الفلسطيني.

وهكذا، فإن كل مكونات شعبنا الفلسطيني، وكل القوى والفصائل الفلسطينية، مدعوة اليوم لمراجعة دقيقة وشاملة لمسار المصالحة الوطنية، بما يجعلها أكثر سلامة ووضوحاً، وأشد صلابة وقدرة على تجاوز العقبات ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تتربص بها دوائر التعطيل والاستهداف خلال المرحلة المقبلة.

المجلس التشريعي ينبغي أن يكون في صدارة المشهد الوطني، فهو يشكل -بحق- البوابة الحقيقية للمصالحة الوطنية، والضامن الأساس لحماية القانون والدستور الفلسطيني، وترشيد الأداء الحكومي، والناظم الأوحد للنظام السياسي الفلسطيني بحكم الصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة له دستورياً.

## في ضوء إعلان 26 نائباً تضامنهم مع النواب المختطفين

## البرلمان الأوروبي.. موقف يتيم أم بداية لنهج عملي ضد سياسات الاحتلال؟!

"البرلمان" استطلعت رأي مجموعة من نواب المجلس التشريعي حول ماهية الخطوات المطلوبة من البرلمان الأوروبي للدفاع عن النواب المختطفين خلال المرحلة المقبلة عبر سطور هذا التقرير.

شكل إعلان 26 نائباً في البرلمان الأوروبي يمثلون مختلف الكتل البرلمانية تضامنهم مع النواب المختطفين في سجون الاحتلال، ودعوتهم للاحتلال للإفراج عنهم مؤخرًا، تطوراً مهماً في سياق الموقف الأوروبي الرسمي.

### في الاتجاه الصحيح

فقد أشادت النائب سميعة الحلايقة بالحراك البرلماني الأوروبي تجاه النواب المختطفين في سجون الاحتلال، مناشدة أن يكون دعم البرلمان الأوروبي مستمراً وليس موسمياً، وقالت: «بعد خمس سنوات ونصف من معاناة النواب في سجون الاحتلال وبعد سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد القوانين والشرائع واللوائح الدولية لمسنا صوتاً دولياً بدأ يرتفع للمطالبة بإطلاق سراح هؤلاء النواب».

وأبدت النائب الحلايقة تقديرها لخطوة البرلمان الأوروبي ببيان المطالبة بإطلاق سراح زملائهم النواب الفلسطينيين، وتابعت: «نحن ننظر بإيجابية واحترام لهذه الخطوة وبالرغم من أنها جاءت متأخرة إلا أنها في الاتجاه الصحيح».

وبيّنت أن المطلوب ليس استصدار بيان شجب واستنكار أو تنديد لرفع المعاناة، بل يجب العمل الفعلي من أجل المنظومة البرلمانية الأوروبية والدولية واستصدار مجموعة قرارات إدانة «إسرائيل» ومعاقبتها ومحاكمتها أمام المحافل والمحاكم الدولية.

وتابعت: «يجب أن لا ننظر حتى يموت النواب في سجون الاحتلال ويجب أن لا ننظر خمس سنوات أخرى حتى نحصل على قرار برلماني دولي من أجل اتخاذ موقف رادع لما تمارسه سلطات الاحتلال ضد القانون وضد النواب المنتخبين».

وأشارت الحلايقة إلى أن شعبنا لا يريد كلاماً ولا تصريحات ولا شعارات، لافتة إلى أن شعبنا يريد أفعالا وتصرفات حقيقية على الأرض وإجراءات تضمن الإفراج عن نوابنا ورئيس المجلس التشريعي د.عزيز دويك.

### مدخل أوروبي سليم

من جهته ثمن النائب خالد سعيد خطوة بعض البرلمانيين الأوروبيين، مبيناً أن نواب البرلمان الأوروبي هم أكثر دراية وعلماً بما يؤثر عملياً من أجل التخفيف عن النواب الأسرى وإطلاق سراحهم، لافتاً إلى أن الحل لقضية النواب ووقف استهدافهم قد يكون من خلال المدخل الأوروبي من خلال مخاطبة السلطات التنفيذية في أوروبا، لأن لها علاقة دبلوماسية وتجارية مع سلطات الاحتلال، ولعل ذلك يؤثر على الاحتلال لإطلاق سراح النواب المعتقلين، مشيراً إلى أن الأوروبيين أكثر دراية بأسلوب التعامل وكيفية مع الاحتلال الصهيوني ومدى تأثيرهم عليه من أجل إطلاق سراح أسرانا النواب.

وعبر عن أمله في أن يكون للبرلمانيين الأوروبيين تحركات لها مردود عملي وليس مجرد تضامن إعلامي وسياسي ودبلوماسي بدون نتيجة عملية، من خلال طرق قانونية أو استخدام المصالح التجارية مع دولة الاحتلال، مناشداً في نفس الوقت البرلمانات العربية والإسلامية أن يكون لها مواقف مساندة لقضية نوابنا ولها تأثيرات عملية على الأرض.

ولفت النائب سعيد إلى أن البرلمان الأوروبي يمكنه فعل الكثير، واتخاذ العديد من الخطوات للتأثير على الكيان الصهيوني لحمله على إطلاق سراح رئيس المجلس التشريعي د.عزيز دويك وكذلك كافة نواب المجلس الذين تختطفهم «إسرائيل» في سجونها، مناشداً البرلمان الأوروبي أن يرتقي بموقفه للمستوى المطلوب ويتخذ خطوة جريئة في حرمان الكيان من عضويته بالبرلمان الأوروبي عقاباً له على تصرفاته ضد نواب الشرعية الفلسطينية ونظراً للانتهاكات



**النائب حلايقة: ندعو البرلمان الأوروبي لدعم مستمر واستصدار قرارات تدين «إسرائيل» وتعاقبها أمام المحاكم الدولية**



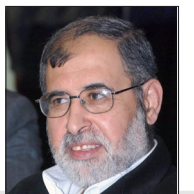
**النائب سعيد: البرلمان الأوروبي يمكنه فعل الكثير.. والمدخل الأوروبي أكثر فعالية في التأثير على الصهاينة للإفراج عن النواب**



**النائب دحبور: مطلوب من البرلمان الأوروبي واجب عملي.. وبرلمانات العالم مدعوة لرفض سياسات الاحتلال وعزله دولياً**



**النائب عدوان: أطالب البرلمان الأوروبي بمواقف أكثر صراحة تجاه «إسرائيل».. وأن الأوان لإجراءات عملية نصرة للمختطفين**



**النائب نصار: مطلوب موقف حازم تجاه اختطاف النواب.. ولا نريد للبرلمان الأوروبي رفع شعارات كبيرة دون مردود عملي**





النائب مروان أبو راس عضو اللجنة القانونية في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

## أنجزنا قانون التصرف بالأراضي والعقارات العامة في ثوب عصري يستفيد منها ويحافظ عليها في وجه التعديات



النائب / د. مروان أبو راس

مجلس الوزراء والتوقيع على العقود المبرمة مع الأشخاص المتعاقدين على هذه الأراضي واتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً لتحصيل عوائد استغلال الأراضي الحكومية.

**ما هي الضمانات الموعول عليها لإنجاح نفاذ هذا المشروع على أرض الواقع؟**

توجد مجموعة من الضمانات الكفيلة بإنجاح القانون وتنفيذه على أرض الواقع مثال: فرض عقوبات على كل من اعتدى أو باع أو تصرف بأي نوع من أنواع التصرفات بأي وجه من الوجود على الأراضي والعقارات العامة تصل إلى حد السجن، كذلك دور سلطة الأراضي في اتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً لتحصيل عوائد استغلال الأراضي الحكومية.

كذلك من الضمانات الهامة لتنفيذ القانون منح سلطة الأراضي الحق في إزالة التعديات على الأراضي والعقارات العامة بموجب قرار إداري وبالقوة الجبرية.

إلا أننا نرى أن وعي الناس وحرصهم على المال العام أكبر ضماناً، ويتعزز ذلك بدعم السلطة التنفيذية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية في التوعية بمخاطر التعدي على الأراضي والممتلكات العامة.

**كل شخص طبيعي أو اعتباري وضع يده بدون وجه حق على أي من الأراضي والعقارات العامة قبل صدور هذا القانون يعد معتدياً ويستوجب العقاب**

**وعى الناس وحرصهم على المال العام أكبر ضماناً لتنفيذ القانون**

**سلطة الأراضي تختص بإزالة التعديات على الأراضي والعقارات العامة وفقاً لأحكام القانون والقوانين الأخرى**

وجه حق قبل صدور هذا القانون على أي من الأراضي والعقارات العامة يعد معتدياً ويعاقب بالعقوبة المحددة بهذا القانون.

**هل خصص المشروع أحكاماً خاصة للتعامل مع التعديات على الأراضي والعقارات العامة والتي حدثت قبل صدور هذا القانون؟**

أدرج المشروع ضمن الأحكام الانتقالية نصاً يعالج حالات التعدي ووضع اليد بدون وجه حق قبل صدور هذا القانون على أي من الأراضي والعقارات العامة يعد معتدياً ويعاقب بالعقوبة المحددة بهذا القانون وتتخذ سلطة الأراضي بالتنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية الإجراءات الكفيلة باسترداد الأرض بالطرق الإدارية وتحميل المتعدي تكاليف الإزالة كاملة.

**ما هو موقع سلطة الأراضي ودورها وفقاً لمشروع القانون؟**

تعتبر سلطة الأراضي الجهة المكلفة بإدارة أراضي الدولة وعقاراتها حيث تختص بإدارة الأراضي والعقارات العامة والتصرف فيها وفقاً لما تقرره جهات الاختصاص، وقد أسند لها المشروع جملة من الصلاحيات كالحفاظ على الممتلكات والأراضي العامة وإزالة جميع التعديات عنها بالطرق الإدارية ومتابعة قرارات التصرف بالأراضي الحكومية الصادرة عن

**والعقارات العامة؟**

أجاز القانون لسلطة الأراضي التصرف بالأراضي والعقارات العامة بالبيع والإيجار والمبادلة بقرار من مجلس الوزراء وفقاً لما تقرره جهات الاختصاص وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة لأحكامه، والجدير ذكره أن القانون ترك تحديد الأسس والمعايير التي يجوز على ضوءها التصرف في الأراضي والعقارات العامة بالبيع أو التأجير إلى اللائحة التنفيذية.

**هل حدد القانون مرجعية واضحة للتصرف في الأراضي والعقارات العامة؟**

تعتبر سلطة الأراضي المرجعية الإدارية المنوط بها إدارة أملاك الدولة وعقاراتها، والجدير ذكره أن المشروع الجديد نص على إنشاء سلطة الأراضي وتحديد صلاحياتها بشكل واضح باعتبار أن الأساس القانوني المنشأ لها كان مرسوماً رئاسياً، وبالتالي يأتي القانون الجديد ليصوب نشأة سلطة الأراضي.

من جهة أخرى أجاز القانون لمجلس الوزراء بشكل استثنائي إدارة واستغلال بعض الأراضي والعقارات العامة وذلك نيابة عن سلطة الأراضي لفترات محدودة وفقاً لأحكام هذا القانون.

**ما هو مآل التصرفات الخاصة بالأراضي العامة التي تمت وفق التشريعات السابقة للمشروع؟**

حرص القانون على مراعاة وضعية الأشخاص الذين أبرموا تصرفات بموجب القوانين السابقة وخصص لهم أحكاماً انتقالية، حيث نصت المادة (٣٢) على امتداد عقود الإيجار القائمة في تاريخ العمل بالقانون الجديد لمدة ثلاث سنوات ما لم يتضمن العقد مدة أطول أو إذا رغب المستأجر في عدم التجديد بشرط أن يكون المستأجر شاغلاً للعين المؤجرة، وبالتالي يكفل هذا الحكم الاستقرار للمستأجرين وفق القانون القديم بمنحهم مدة أمان.

**هل يشتمل القانون على أحكام للتصدي للتعديات على الأراضي والعقارات العامة وإزالتها؟**

تختص سلطة الأراضي بإزالة جميع التعديات على الأراضي والعقارات العامة وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين الأخرى المعمول بها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أوكل المشرع لسلطة الأراضي بالتنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية اتخاذ الإجراءات الكفيلة باسترداد الأرض بالطرق الإدارية وتحميل المتعدي تكاليف الإزالة كاملة. كل شخص طبيعي أو اعتباري وضع يده بدون

أقر المجلس التشريعي مؤخراً مشروع قانون التصرف بالأراضي والعقارات العامة بهدف توفير أفضل حالة ممكنة من استثمار الأراضي المملوكة للسلطة والاستفادة منها، والعمل على الحفاظ عليها من تعديات المعتدين.

**هل يمكن بإيجاز بيان الأسباب الموجبة لاقتراح مشروع القانون؟**

مما لا شك فيه أن الأراضي والعقارات العامة تعتبر المخزون الإستراتيجي الحقيقي للسلطة، والحفاظ عليها يشكل أولوية في الخطط والبرامج الحكومية، ومن هذا المنطلق تقدم إلينا مجلس الوزراء بمشروع قانون التصرف بالأراضي والعقارات العامة الرامي بالأساس إلى الحفاظ على الممتلكات والأراضي العامة وإزالة جميع التعديات عنها بالطرق الإدارية وفقاً لأحكام هذا القانون، فضلاً عن تنظيم التصرف بالأراضي الحكومية، ومن أهم الأسباب الموجبة لتبني المجلس التشريعي لهذا المشروع هو تنوع المرجعيات القانونية المنظمة لقطاع الأراضي العامة وقدمها علاوة على تنافر أحكامها، كل ذلك دفعنا كجنة قانونية إلى توحيد الأحكام القانونية للأراضي العامة ضمن قانون خاص في ثوب عصري يكفل الحفاظ على الأراضي والعقارات العامة ويساهم في حسن استغلالها والاستفادة منها.

**كيف عرف مشروع القانون الأراضي والعقارات العامة؟**

وضع المشروع تعريفاً واضحاً للأراضي والعقارات العامة يستهدف رفع الغموض الذي كان يعتري النصوص القانونية القديمة، والتعريف الجديد يعتبر أن الأراضي والعقارات العامة هي الأراضي المملوكة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو أي هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة حكومية أو هيئة محلية سواء كانت هذه الأراضي مسجلة أم غير مسجلة، كما تشمل أيضاً الأراضي المسجلة باسم حكومة فلسطين أو المندوب السامي أو الخزينة العامة أو الحاكم العام أو السلطة الوطنية الفلسطينية أو خزينة المملكة الأردنية الهاشمية، وتشمل كذلك الأراضي المتروكة والأراضي الموات.

**هل تبني المشروع معايير محددة للتصرف في الأراضي والعقارات العامة؟**

بالتأكيد، وهذا هو الهدف الرئيس من مشروع القانون، حيث وضع المشروع جملة من القواعد الهامة التي تكفل حسن التصرف بالعقارات والأراضي العامة، حيث تُحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من سلطة الأراضي أثمان الأراضي والعقارات العامة وقيمتها الإيجارية بموجب تقديرات لجان فنية تشكل لهذا الغرض، ويجب بقاء العقار المؤجر مخصصاً للغرض الذي أُجر من أجله طوال مدة الإيجار ولا يجوز للمنتفع إجراء أي تغيير بالعين المؤجرة أو إقامة أي أبنية أو منشآت دائمة فيها أو التنازل للغير عن حق الانتفاع إلا بعد موافقة سلطة الأراضي وسداد الرسوم القانونية.

ويتم التصرف بالبيع أو التأجير في الأراضي العامة الزراعية بالطرف المختوم، ونظراً لتعدد الإجراءات ارتأى المشرع ترك القواعد التفصيلية والإجراءات المنفذة لأحكام اللائحة التنفيذية.

**ما هي أنواع التصرفات التي أنجز القانون القيام بها تجاه الأراضي**

**هل يمكن بإيجاز بيان الأسباب الموجبة لاقتراح مشروع القانون؟**

مما لا شك فيه أن الأراضي والعقارات العامة تعتبر المخزون الإستراتيجي الحقيقي للسلطة، والحفاظ عليها يشكل أولوية في الخطط والبرامج الحكومية، ومن هذا المنطلق تقدم إلينا مجلس الوزراء بمشروع قانون التصرف بالأراضي والعقارات العامة الرامي بالأساس إلى الحفاظ على الممتلكات والأراضي العامة وإزالة جميع التعديات عنها بالطرق الإدارية وفقاً لأحكام هذا القانون، فضلاً عن تنظيم التصرف بالأراضي الحكومية، ومن أهم الأسباب الموجبة لتبني المجلس التشريعي لهذا المشروع هو تنوع المرجعيات القانونية المنظمة لقطاع الأراضي العامة وقدمها علاوة على تنافر أحكامها، كل ذلك دفعنا كجنة قانونية إلى توحيد الأحكام القانونية للأراضي العامة ضمن قانون خاص في ثوب عصري يكفل الحفاظ على الأراضي والعقارات العامة ويساهم في حسن استغلالها والاستفادة منها.

**ما هي المكونات الأساسية لمشروع القانون؟**

يتكون مشروع القانون المقترح من (٤٢) مادة تتناول تنظيم إنشاء سلطة الأراضي وضبط اختصاصاتها فضلاً عن وضع معايير وأحكام محددة لتخصيص الأراضي العامة وكافة التصرفات التي ترد عليها من بيع وإيجار ومبادلة، كما حرص المشروع على تحديد نطاق الأراضي والعقارات العامة وذلك لرفع اللبس القائم بهذا الشأن، وأخيراً أقر المشرع الفصل الأخير للعقوبات الرامية إلى ردع التجاوزات على الأراضي العامة.

**هل يشكل هذا القانون بديلاً عن مشروع قانون الأراضي؟**

بالطبع لا، لكن المشرع ارتأى أن خصوصية الأراضي والعقارات العامة تتطلب قانوناً مستقلاً وهذا منهج عام تبنته جل القوانين العربية المقارنة باعتماد (تخصيص الأحكام)، لأن تخصيص الأراضي والعقارات العامة بأحكام خاصة يسهل على المحاكم فض النزاعات الخاصة بهذه الأملاك كما ييسر على سلطة الأراضي الحفاظ على هذا المخزون الإستراتيجي الهام، وبالتالي فإن مشروع قانون الأراضي يتضمن أحكاماً عامة تشمل كل أنواع الأراضي وفي حالة سكوت مشروع قانون الأراضي والعقارات العامة عن حكم خاص فإن يقع الرجوع إلى قانون الأراضي.

**ألا تعتبر أن هذا المشروع جاء رداً على التصرفات الأخيرة للحكومة تجاه الأراضي والعقارات العامة؟**

لا اعتقد ذلك لأن المجلس التشريعي يعكف منذ

خطوة أخرى على طريق

التشريعي يستقبل قافلة أميال من الابتسامة

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة



لمرضى فلسطين وعلى وجه الخصوص لأطفال فلسطين، بجهودكم اليوم أنتم تنصرون القضية الفلسطينية، وأطفال فلسطين الممنوعون من العلاج بسبب الحصار، اليوم أنتم أدخلتم الابتسامة لأطفالنا وذوهم". واستعرض بحر للوفد الزائر الإجراءات الصهيونية بحق

**شكر وتقريب**

ورحب بحر بالقافلة، مشيداً بالجهود التي بذلها أعضاء القافلة للوصول إلى قطاع غزة المحاصر منذ خمس سنوات، مؤكداً أن هذه القوافل تكسر الحصار السياسي والاقتصادي عن قطاع غزة، كما تزيد الالتفاف حول قضيتنا مع تزايد الانتهاكات الصهيونية بحق مقدساتنا وشعبنا.

وعبر بحر عن تقدير المجلس التشريعي وشعبنا الفلسطيني لجهود القافلة ودورها في المساهمة في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، مؤكداً على ثبات الموقف الفلسطيني حتى تحرير فلسطين.

وتتكون قافلة أميال من الابتسامات"٩" من متضامنين من عدد من الدول العربية والأوربية و عدهم يقارب الستين متضامناً مع الشعب الفلسطيني قدموا عدداً من المساعدات الطبية للقطاع.

**نصرة للقضية**

وأضاف: "نقدر هذه الزيارة التي تدل على حبكم لفلسطين، وأنتم تحملون مساعدات طبية



النائب محمد فرج الغول وزير العدل في حوار مع "البرلمان":

## جولتي الخارجية كانت مثمرة وناجحة وشملت لبنان وتركيا والسودان وقطر

**أبرمنا اتفاقات لتدريب وتطوير مرفق النيابة العامة وتدريب الكوادر القانونية والإدارية في قطر**

**مؤتمر ملاحقة جرائم الاحتلال في لبنان ناقش وضع إجراءات عملية لملاحقة الصهاينة أمام المحاكم الدولية**



النائب / محمد فرج الغول

احتلال القدس والمقدسات والجدار العازل ومحور الاعتداء على سفن الحرية، إضافة إلى محور التزامات مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية. وقد ناقش الحضور استخدام أفضل السبل لملاحقة هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية واعتبار مرتكبيها مجرمي حرب يجب أن يقدموا إلى القضاء الدولي لينالوا جزاءهم العادل جراء ما اقترفت أيديهم من جرائم بحق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني. وشهد المؤتمر إلقاء كلمات لبعض الجهات المنظمة والراعية والمشاركة والتي تعبر وجوب أهمية التحرك الفوري والجماعي لإحقيق الحقوق وإقامة العدالة للشعبين الفلسطيني واللبناني وجميع المتضررين من العدوان والجرائم ضد الإنسانية. وعبرت عن رفض كل المنصفين والأحرار وأصحاب الضمانات الحية لما يجري على أرض فلسطين من انتهاكات إنسانية وإدانته ووجوب محاكمة المسؤولين عنه. وأما الجلسات الأخرى فقد تطرقت لمحاور المؤتمر وبحث الجانب القانوني والجنايئي لهذه الجرائم وكيفية ملاحقتها على المستوى الدولي حيث شكل المشاركون لجان عمل بالنظر للرغبة والقدرة والاختصاص القانوني وما يستطيع أن يقدمه في هذا الملف.

**ما تقيمكم لزيارة لبنان خاصة وضع الفلسطينيين هناك؟**

وضع المعيشة للأهالي في المخيمات الفلسطينية صعب جدا فهم محرومون من مقومات الحياة الأساسية وملاحظتنا على المخيمات كانت: منع البناء والإعمار وتوسعة المنازل في المخيمات، ومنع أهالي المخيمات من ٧٠ وظيفة حكومية، ومنهم من التورث لأبنائهم في حالة وفاة الفلسطيني يتم تحويل ممتلكاته لزوجه والتي بدورها تحال لعائلتها ويتم بيعها وتقسيمها عليهم. كما أن أكبر شارع في المخيمات لا يتجاوز عرضه متر ونصف، ولا توجد بها بنية تحتية فشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي أعلى الرؤوس في منظر يندى له الجبين، إضافة إلى أن أهالي مخيم نهر البارد ممنوعون من إعادة إعمار مخيماتهم ويعيشون في مساكن تسمى (بركس). كما لاحظنا تدمير أهالي المخيمات بعدم اهتمام أبو مازن ومنظمة التحرير والسفارة الفلسطينية لهم حيث يأتي أبو مازن إلى لبنان ولا يزور المخيمات.

**ما آفاق الدعم الذي أبدت تركيا استعدادها لتقديمه لكم في ضوء زيارتكم لها وماذا حققتم في هذه الزيارة؟**

لقد تم استقبالي رسمياً من وزير العدل ونائبه في إجراءات دبلوماسية رسمية وإعلامية، وأبدوا موافقتهم على إنشاء وإقامة بعض المشاريع التي تم تقديمها في غزة مثل مشروع إنشاء مبنى وزارة العدل ومشروع قصر العدل ومشروع إنشاء الطب الشرعي ومشروع إنشاء العمل الجنائي، كما أبدوا استعدادهم لتدريب كوادر قضائية وقانونية وكوادر طب شرعي ومعمل جنائي في تركيا وعلى استضافتهم، كما استعدوا لفحص العينات وكشف التزوير في القضايا التي لا توجد لها أجهزة في غزة لفحصها، كما استعدت تركيا لإعادة ترميم السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل في غزة على أن يقدم مشروع لها بهذا الخصوص، وأعلنت استعدادها لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة والتعاون المشترك في هذا المجال.

تقديم له بعض المشاريع المنوي إقامتها وأكد على أنه سيتم دراسة هذه المشاريع والتواصل معنا بهذا الخصوص. وفي لقائنا برئيس القضاء أعلن استعداده لتدريب القضاة المدنيين والشرعيين وأكد لنا بأنه ينتظر الأسماء المنوي ترشيحها للمشاركة في الدورات وعلى نفقة الحكومة القطرية. أما اللقاء الذي تم عقده مع الأسرى المحررين فكان له أثر كبير عليهم حيث حضر جميع الأسرى المحررين المبعدين وتم تكريمهم بدرع القدس.

**لدى زيارتكم لبنان شاركتكم في مؤتمر حول ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة.. ماذا جرى في المؤتمر وما النتائج التي تمخضت عنه؟**

المؤتمر التي تم عقده في لبنان حول الإجراءات العملية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة كان مؤثراً ناجحاً، وتم تشكيل لجان عملية للعمل في هذا الإطار، وتم على هامش المؤتمر الالتقاء بالحقوقيين من جميع الدول المشاركة في المؤتمر وفتح قنوات اتصال معهم.

وقد انعقد المؤتمر بمشاركة فاعلة من مجموعة من خبراء في القانون الدولي ومحامين وقانونيين وذوي الاختصاص وناشطين في المجال الحقوقي والقانوني، تلاقى إرادتهم واهتمامهم وقرروا إنشاء شبكة لدفع قضية العدالة إلى الأمام، ومفتوحة للمشاركة في مجال الحقوق الإنسانية والقضايا القانونية، حيث تم تنظيم المؤتمر التأسيسي للشبكة القانونية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب في العاصمة اللبنانية بيروت بهدف دعم ومساندة ضحايا الاحتلال والانتهاكات الإنسانية ومحاكمة وملاحقة مجرمي الحرب والمنتهكين للحقوق الإنسانية ودعم النشطاء العاملين في مجال حقوق الإنسان ومحاكمة مجرمي الحرب وتنسيق جهودهم وإثارة قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان لدى المؤسسات الحقوقية والمحافل الدولية ذات الصلة والمساهمة في تنسيق وتطوير جهود الأفراد والجماعات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على بناء وتطوير قاعدة أساسية للعمل الحقوقي على المستوى العربي والدولي.

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر للمساهمة في تطبيق العدالة بعد إهمالها لعقود والعمل وفق القانوني الدولي والأعراف الدولية المنادية بالحقوق الإنسانية دون تمييز لإحقيق الحق وإقامة العدالة. واستعرض المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين ولبنان ضمن المحاور التالية: محور الاعتداء على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والاعتداء على لبنان ٢٠٠٦ ومحور الأسرى في السجون الإسرائيلية ومحور

عامة لطلاب الجامعة في القاعة المركزية للجامعة في الذكرى الثالثة للعدوان الصهيوني على غزة. أما المحطة الثالثة في الزيارة فكانت زيارة السودان، وفي بداية الزيارة كان لي لقاء مع وزير العدل السوداني المستشار محمد بشارة دوسة.

والتقيت برئيس المجلس الأعلى للقضاء المدني والشرعي المستشار جلال الدين عثمان، وشاركت في مؤتمر القدس المقام في مدينة الخرطوم، وقابلت الرئيس السوداني البشير برفقة رئيس الوزراء إسماعيل هنية. والمحطة الرابعة كانت في قطر الشقيق حيث التقيت هناك بوزير العدل القطري حسن بن عبد الله الغانم، وقمت بزيارة النائب العام القطري الدكتور علي بن فطيس المري، وتم الالتقاء بأعضاء النيابة العامة في لقاء مفتوح معهم، والتقينا في قطر برئيس المجلس الأعلى للقضاء المدني والشرعي مسعود العامري، كما زرت الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي رئيس اتحاد هيئة علماء المسلمين، والتقيت بالأسرى المحررين المبعدين إلى قطر.

كما كان لنا زيارة لقناة الجزيرة والالتقاء بمدير القناة الدكتور مصطفى الصواب والمشاركة في برنامج خاص تم تنسيقه حول حقوق الفلسطينيين في القانون على قناة الجزيرة مباشر.

والمحطة الخامسة تمثلت في زيارة مصر الشقيقة والتقيت فيها بوزير العدل المصري المستشار عادل عبد الحميد، والتقينا برئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار حسام الغرياني، كما كان لنا لقاء بالنائب العام المستشار عبد المجيد محمود، وكان لي لقاء بمدير المركز القومي للدراسات القضائية الدكتور فتحي المصري.

**ما آفاق التعاون المشترك التي طرحت بينكم وبين وزير العدل والنائب العام القطري ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في قطر؟**

زارتنا للنائب العام القطري كانت حميمة حيث أعلن استعداده لتدريب وتطوير مرفق النيابة العامة في غزة من حيث تدريب الكوادر القانونية والإدارية وكذلك العمل على تغطية مشاريع في مجال عمل النيابة العامة وأعلن أنه سيقوم بزيارة غزة قريباً، وفي لقاء آخر تم تناول طعام العشاء مع النائب العام عقد في إحدى القبائل وكان في استقبالي كبار وجهاء العائلة، وأكدنا لهم في كلمة شرح بسيط عن أوضاع غزة وعن الوضع السياسي والاحتلال الصهيوني وشاهدنا تعاطفاً كبيراً من هذا اللقاء وكانت زيارة موفقة بإذن الله تعالى.

أما لقاءنا بوزير العدل فكان لقاء إيجابياً وتم

التقيت بالطلاب الفلسطينيين المقيمين في مساكن جامعة الجنان، وأيضاً قابلت مفتي لبنان الشيخ محمد قباني، والتقيت بالأخ عبد الرحمن المصري أمين عام الجماعة الإسلامية.

أما المحطة الثانية لنا في الجولة فكانت في تركيا حيث كانت لي مقابلة مع وزير العدل التركي سعد الله آجون في اسطنبول، ومقابلة نائب وزير العدل في مدينة اسطنبول، كما زرت مركز الطب الشرعي والمعمل الجنائي في اسطنبول والتقيت برئيس المركز الدكتور خلوق، وقمنا بزيارة السيد بولاند رئيس مؤسسة IHH التركية، والتقينا بالأسرى المحررين المبعدين إلى تركيا وقدمنا لهم شهادة تهنئة من رئيس الوزراء ودرعا تكريماً من وزير العدل، والتقينا برئيس جمعية التضامن التركية الفلسطينية (فيدار) الدكتور حسن الدلو، وقابلت رئيس أعضاء مجلس إدارة جمعية الأيادي البيضاء الخاصة بشؤون الجرحى الفلسطينيين ورئيس الجمعية الدكتور أحمد فايز، وكانت هناك زيارة لجامعة مدينة اسطنبول والالتقاء برئيس الجامعة وإعطاء محاضرة

**ما هي أهم الفعاليات التي قمت بها خلال جولتكم الخارجية الأخيرة وما هي الدول التي زرتموها؟**

أولاً قمنا بزيارة لبنان الشقيق وكان هناك عدد من الفعاليات من أهمها زيارة مخيم شاتيلا وإلقاء خطبة صلاة الجمعة في مسجد جنين في المخيم، وزيارة مخيم الجليل في منطقة البقاع والالتقاء بالفصائل الوطنية والإسلامية ووجهاء المخيم. كما قمت بإلقاء كلمة أمام أهالي المخيم في مسجد مخيم الجليل بعد صلاة المغرب مباشرة.

وشاركت في مؤتمر حول ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة عقدته المؤسسة الإنسانية الدولية في بيروت، كما قمت بزيارة مخيم البدوي في طرابلس والتقيت بالفصائل الوطنية والإسلامية، وألقيت كلمة ضيف مهرجان انطلاق حركة المقاومة الإسلامية في مخيم البدوي.

كما كان لنا زيارة لجامعة الجنان والتقينا برئيسة الجامعة الدكتورة منى حداد زوجة المرحوم الداعية الإسلامي فتحي يكن، كما

كسر الحصار

**امامات «9» ويؤكد على تفعيل قضية القدس**

متضامني قافلة أميال من الابتسامات "9"، وذلك في مقر المجلس التشريعي بغزة.

الابتسامات" عن سعادته بوجود القافلة على أرض القطاع لتقدم الدواء لمرضى القطاع، متوجها بالشكر لأهالي القطاع على الثبات على المواقف ومساعدة الشعب الفلسطيني على الحياة، وتعهد بالاستمرار في تقديم المساعدات قائلا: "نحن معكم وسنبقى لأن الشعب الفلسطيني معتدى عليه، وتم تشريدته وقتله وجرحه واعتقاله وتدمير بيوته".

وأوضح يوسف أن القافلة تضم أربعة وستين متضامناً ومتضامنة من البحرين وتونس والأردن وبريطانيا وجنوب أفريقيا ومصر، وتحمل معها مساعدات بقيمة ٢.٧ مليون دولار من أدوية وعدد من سيارات الإسعاف ومعدات طبية، إضافة إلى مولدات كهربائية للمشافي الصحية، مؤكداً استمرار حالة التضامن في إطار القوافل حتى كسر الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة.

**دعم مستمر**

كما عبر عدد من مسئولي القافلة ومسئوليه عن دعمهم وتعاطفهم مع أهالي القطاع، مؤكداً على مواصلة القوافل التضامنية مع القطاع حتى فك الحصار الظالم المفروض عليه".



مدينة القدس وما تتعرض له من انتهاكات متكررة ويومية، مناشداً جميع المؤسسات الدولية الحقوقية والانسانية العمل الجاد من أجل نصرة قضية القدس.

**إشادة بالصمود**

من جانبه عبر د عصام يوسف منسق قافلة "أميال من



## التخفيف عن المواطنين في الصدارة

## الفعاليات البرلمانية.. عطاء مستمر



نواب غزة يوزعون مساعدات على طلاب إحدى المدارس في المحافظة

وناقش الوفد العديد من المشاكل التي تقدم بها المواطنين لمكتب النواب، مطالباً بحلها للتخفيف من معاناة المواطنين. بدوره أكد المبحوح أن شركة الكهرباء تسعى لحل مشكلة الكهرباء والتخفيف من معاناة المواطنين.

**ويفتتحون مشروع ترميم منازل المواطنين الفقراء**

كما افتتح نواب الكتلة بالمحافظة مشروع ترميم منازل المواطنين الفقراء والمتضررة بفصل الشتاء والتي تفتقد للخدمات الأساسية بتكلفة ٣٠٠٠ دولار لكل منزل.

وأكدت النائب هدى نعيم أن المشروع يشمل ترميم منازل المواطنين الفقراء والمتضررة من فصل الشتاء من خلال ترسيب مياه الأمطار والتي تفتقر للخدمات الأساسية فيها مثل الحمام والمطبخ.

وأوضحت نعيم أن المشروع يقوم على التعاون بين المجتمع المحلي ومؤسسات خيرية مختلفة وبمساعدة أهل الخير بالمحافظة وبإشراف نواب المحافظة الوسطى.

وبينت نعيم أن مكتب نواب محافظة الوسطى هو الجهة المشرفة على هذا المشروع حيث نجح في ترميم خمسة منازل خلال شهرين، موضحة بأن مكتب النواب اعتمد خطة مسح لكافة بيوت المحافظة الوسطى التي تحتاج لإعادة ترميم أو توفير الخدمات الأساسية بها.

وأكدت نعيم أن المشروع يشمل جميع مناطق المنطقة الوسطى، وقالت: «نحن نراعي من خلال عملنا التوزيع الجغرافي في العمل والبيوت الأكثر احتياجاً».

**ويناقشون مشكلة مستشفى الأقصى مع وفد من حماس**

إلى ذلك، استقبل نواب الكتلة بالمحافظة وفداً من لجنة العلاقات العامة في حركة حماس بمخيم النصيرات بمكتب نواب الكتلة بالمحافظة بهدف مناقشة تحسين الخدمات الطبية بمستشفى شهداء الأقصى.

وترأس وفد العلاقات العامة إياد الحزقي، وكان في استقباله النائب سالم سلامة والنائب هدى نعيم.

وناقش الوفد مع النواب سبل تحسين الخدمات الطبية بمستشفى شهداء الأقصى الوحيدة بالمحافظة الوسطى بشتى الوسائل من خلال التواصل مع المؤسسات الحكومية والأهلية، بالإضافة لمشكلة نقل قسم المسالك البولية من المستشفى لمستشفى الأوروبي بخان يونس.

وأكد النائب سلامة أن المحافظة الوسطى تحتاج لخدمات طبية تفوق قدرة مستشفاهما الصغير والوحيد، موضحاً أن مستشفى الأقصى لا تغطي الاحتياجات الصحية للمحافظة الوسطى.

لله تعالى وتفقدنا لأحوال شعبنا الفلسطيني المحاصر. وقدم الوفد مساعدة مالية للأسر التي تم زيارتها، متمنيين أن تكون هذه المساعدة عوناً لهذه الأسر الكريمة.

**ويوزعون مساعدات على طلاب مدرسة**

كما وزع نواب الكتلة بالمحافظة نظارات طبية ومعاطف شتوية على أكثر من ٥٠ طالبة بمدرسة الرملة التابعة لمديرية شرق غزة.

وحضر التوزيع النائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك.

وأكد النواب على دور العلم والعلماء في نهضة الأمة وعودة المقدسات وتحرير فلسطين كل فلسطين، مشددين على الدعم المستمر من قبل كتلة التغيير والإصلاح للمشاريع التي تنهض بالعملية التعليمية. بدوره شكرت مديرة المدرسة دلال الوحيدى طالبات المدرسة النواب على جهدهم ودعمهم المتواصل للعملية التعليمية.

في سياق متصل زار وفد النواب صفوف التعليم الموازي لكبار السن في مدرسة الرملة بحضور مطر الغفري النائب الفني للمديرية.

كما تفقد وفد النواب لجنة تصحيح الامتحان الموحد للصف الرابع والسادس والتاسع والحادي عشر في المديرية.

**النائب أبو راس يلتقي وزير الداخلية**

من جهته التقى النائب عن الكتلة بالمحافظة مروان أبو راس وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد لمناقشة عدة قضايا تهم المواطنين.

وناقش النائب أبو راس مع وزير الداخلية العديد من الشكاوى التي تصل من المواطنين عبر مكتب كتلة التغيير والإصلاح بغزة، والتي وعد الوزير بالعمل على إيجاد حل مناسب لها.

وأطلع وزير الداخلية النائب أبو راس على آخر المستجدات والتطورات الداخلية، مستعرضاً الانجازات والمعوقات.

**نواب الوسطى يزورون شركة كهرباء الوسطى**

في سياق آخر زار نواب الكتلة في المحافظة الوسطى مقر شركة الكهرباء في مخيم المغازي للاطلاع على العمل داخل شركة الكهرباء ومناقشة مشكلة الكهرباء ومعاناة المواطنين.

وضم وفد النواب النائب سالم سلامة والنائب هدى نعيم، وكان في استقباله مدير الشركة م. عبد الحي المبحوح والطايق الإداري.

وأكد النائب سلامة على أهمية الكهرباء للمواطن في إنجاز أموره اليومية، موضحاً أن قطع الكهرباء يسبب العديد من المشاكل للمواطنين.

للأطفال، ووعد الوزير بالعمل على إيجاد حل مناسب لجميع المشاكل بما فيها الرسوم بأسرع وقت ممكن. وأطلع وزير الصحة وفد النواب على الوضع الصحي في مستشفيات قطاع غزة، مستعرضاً نتائج جولته الخارجية والمشاريع التي تبنيتها وزارته من أجل تقديم خدمة أفضل لأبناء شعبنا.

**ويوزرون مركز شرطة الشجاعة**

كما زار وفد من نواب الكتلة بالمحافظة مركز شرطة الشجاعة، وكان في استقبالهم مدير المركز المقدم محمد رضوان والرائد كاظم الزميلي وعدد من الضباط.

وضم الوفد النائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك.

وأطلع المقدم رضوان وفد النواب على وضع مركز الشرطة واستعرض الانجازات والمعوقات وطلب من الوفد المساعدة في تخطيها.

من ناحيتهم أكد النواب على دور الشرطة في استقرار المجتمع وترتيب الوضع الداخلي، مشددين على الدعم المستمر من قبل كتلة التغيير والإصلاح للأخوة في الشرطة الفلسطينية من أجل دعم جهودهم وتحسين الجبهة الداخلية.

وتخلل الزيارة تفقد النواب لمرافق مركز الشرطة وزيارة الموقوفين والاطلاع على أوضاعهم.

**ويتفقدون منطقة سير العمل في شارع البحر**

إلى ذلك، تفقد نواب الكتلة بالمحافظة سير العمل في شارع البحر بمنطقة دوار ١٧ والمعرضة للإزالة بناء على قرار بلدية غزة بتطوير الشارع.

وضم الوفد النائب جمال نصار والنائب جمال سكيك، واستمع النواب خلال الجولة إلى المواطنين المتضررين من مشروع تطوير الشارع.

وشدد النواب على وقوفهم إلى جانب المواطن الفلسطيني، مؤكداً أن نواب التشريعي سيمنعون أي ظلم يقع على المواطنين.

ووعد النواب المواطنين بالتواصل مع جهات الاختصاص والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلتهم بإذن الله. من جانبهم، عبر المواطنين عن شكرهم وامتنانهم لنواب غزة على اهتمامهم بقضايا أبناء شعبهم في كافة القضايا.



نواب الوسطى يناقشون مشكلة مستشفى شهداء الأقصى مع وفد من حركة حماس

**ويوزرون عائلات فقيرة**

كما زار وفد من نواب الكتلة بالمحافظة عدداً من الأسر الفقيرة والمحتاجة شرق وجنوب المحافظة. وضم الوفد كلا من النائب جمال نصار والنائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك.

وأشار النواب إلى أن نواب الكتلة يقومون وبشكل يومي بمساعدة المواطنين المحتاجين عبر مكاتب النواب بالمحافظات، موضحين أن هذا العمل إنما نقوم به قربي

**واصل نواب المجلس التشريعي فعالياتهم البرلمانية والسياسية والاجتماعية في طول وعرض قطاع غزة بهدف ضبط الأداء الحكومي وتحقيق أكبر درجة ممكنة من التواصل مع المواطنين والعمل على حل مشاكلهم قدر الإمكان.**

**«البرلمان» واكبت أنشطة وفعاليات نواب التشريعي خلال الأيام الماضية، وأعدت التقرير التالي.**

**نواب غزة يزورون مديرية التربية والتعليم شرق المحافظة**

فقد زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بمحافظة غزة مديرية التربية والتعليم شرق غزة للاطلاع على أوضاع المديرية وإنجازاتها والمعوقات التي تواجهها.

وضم الوفد النائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك، وكان في استقبالهم مدير المديرية محمود أبو حصيرة ومطر الغفري النائب الفني ومصطفى مصبح رئيس الكنترول.

وأطلع أبو حصيرة وفد النواب على وضع التعليم في المديرية واستعرض الانجازات والمعوقات وطلب من الوفد المساعدة في تخطيها.

من ناحيتهم أكد النواب على دور العلم في نهضة الأمة وبناء المجتمع، مشددين على الدعم المستمر من قبل كتلة التغيير والإصلاح للمشاريع التي تنهض بالعملية التعليمية ورفع مستوى التعليم في المدارس.

واتفق النواب ومديرية التعليم على تعزيز اللقاءات والتواصل مع الوزارة والهيئات المحلية من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية.

**ويجتمعون بوزير الصحة**

كما اجتمع نواب الكتلة بوزير الصحة باسم نعيم بمقر المجلس التشريعي، وضم الاجتماع كلا من النائب مروان أبو راس والنائب جمال سكيك والنائب جمال نصار.

وناقش النواب مع وزير الصحة العديد من الشكاوى التي تصلهم من المواطنين وخاصة رسوم مستشفى النصر



## من وحي آية



النائب / د. يونس الأسطل

## الأخوة على غير الإيمان؛ في الدنيا صراع وخذلان، وفي الآخرة عداوة وخسران

(الأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ) الزخرف (٦٧)

مضى على توقيع المصالحة تسعة أشهر وهي تراوح مكانها، فمرة يريد أن يلام السلطة أن ينتظروا استحقاق أيلول، وأخرى يريدون بها تحقيق إنجاز صوري في أحضان اليونسكو، ثم عادوا إلى خَصِّ الماء، أو مضغ الهواء مع الرباعية في الضفة الشرقية، فلما رجعوا منها بِخَفِي حُبْنٍ نعتوها بالاستكشافية، وهدد كبيرهم الذي علمهم التعاون الأمني مع الاحتلال بأنه إذا لم يتحقق تقدم في المفاوضات مفضوحة؛ إذ ليست المقاومة من بينها، بل الواجب اعتقال كل من يملك السلاح والمال، ويُلْحَق بالمجرمين لا بالمجاهدين، ثم طلع علينا بتصفيّة الحسابات الشخصية مع دحلان والدحلانيين من المشهورين أو المشهوراويين، ويُخْشى إذا أقدم على ترقيين وظانهم أن تبدأ صراعاتٌ وتصفيّات، لا يعلم بمستقرها ونهايتها إلا الله، لذلك فقد غابَت المصالحة في آتون الصراعات الشخصية، إضافة إلى الارتهاق للإرادة الصهيونية والإدارة الأمريكية، وعدم الرغبة الذاتية.

أما هذه الآية فتخبرنا عن مصير العلاقة بين الأخلاء في الآخرة، أولئك الذين التَّقَوَّا على رفض حاكمية الله، أو الالتزام بشريعته، فقد نزلت في قريش يوم تَوَاصَوْا أَلَّا تسمعوا لهذا القرن، وَالْفَوْا فيه لعلكم تَغْلِبُون، فكانوا يَنْهَوْنَ عنه، وَيَتَأَوْنَ عنه، وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا: قد سمعنا، لو نشاء لقلنا مثل هذا؛ إن هذا إلا أساطير الأولين؛ بل قالوا: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو آتتنا بعذاب أليم، وكانوا إذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر، يكادون يَسْطُوتُونَ بالذين يتلون عليهم آياتنا، وَيُؤَلِّونَ مدبرين، كأن لم يسمعوها كأن في آذانهم وقرا.

وقد حَذَرَ سيدنا إبراهيم عليه السلام قومه الذين تآخوا على الأوثان، وكانوا قد اتخذوها من دون الله أنداداً يحبونها كَحُبِّ الْمُؤْمِنِينَ لله، حَذَرَهُم من أن تلك المودة ستقلب عداوةً وجوداً ولعناً يوم الحساب؛ كما جاء على لسانه في سورة العنكبوت:

« وَقَالَ: إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَلَيَعْلَنَ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ » (الآية ٢٥)

وقد تضمنت هذه الآية تفسير العداوة في آية الزخرف بجحود ما بينهم من علاقة، وبصَبِّ اللعنات على بعضهم، ولن ينفعهم أنهم تناصروا في الدنيا على تحريق إبراهيم، ورفض التوحيد، فإن مأواهم النار، ولن تكون لهم فئة ينصرونهم من بأس الله، وما كانوا من المنتصرين.

أما الجحود فقد تَبَيَّرَ أَفْيه الذين اتَّبَعُوا من الذين اتَّبَعُوا، ورأوا العذاب، وتقطعت بهم الأسباب، وقال فيه الذين استكبروا للذين استضعفوا: أنحن صدداًكم عن الهدى بعد إذ جاءكم، بل كنتم مجرمين، وإن جوابهم على ذلك أن يقولوا: إنا كنا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء؟، وهل أنتم مغنون عنا نصيباً من النار؟!

وأما اللعن فإنهم كلما دخلت أمة لعنت أختها، ثم قالوا: لا مرحاباً بهم، فيجيبونهم، بل أنتم لا مرحباً بكم، أنتم قَدْ مَتَمَّوْهُ لنا، فيئس القرار، وينتهي المراء بهذا الدعاء: رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَاباً ضِعْفاً في النار، وقد أجابهم رَبُّهُم: لكل ضَعْفٌ، ولكن لا تعلمون، بل إن سورة الأحزاب تحكي أنهم سألوا أن يؤتي ساداتهم وكبراءهم الذين أضلّوهم السبيل ضعفين من العذاب، وأن يلعنهم لعنا كبيراً، ويومها بعض الظالم على يديه يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً، يا ويلتي؛ ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً، ويؤول أمرهم إلى الدعاء على أنفسهم بالثبور والهلاك، فيقال لهم: لا تدعوا اليوم ثُبُوراً واحداً، وادعوا ثُبُوراً كثيراً، إنما تجزون ما كنتم تعملون، وما لكم من محيص، وإن يَسْتَعْجِلُوا فما هم من الْمُعْجِلِينَ.

وقد استثنى في آية المقال من الأخلاء الأعداء عباده المتقين؛ فإن الله ينزع ما في صدورهم من غلٍ إخواناً على سُرُرٍ متقابلين؛ ذلك أن حالهم في الدنيا أنهم يقولون: « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ » (الحشر ١٠)

إن مثل المؤمنين في هذه الحياة الدنيا كالبنيان يَشُدُّ بعضه بعضاً، وكاليدنين تغسل إحداهما الأخرى، وكالجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى؛ فقد أَلَفَ بين قلوبنا، فأصبحنا بنعمته إخواناً، ولن يكتمل إيمان أحدنا حتى يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه، وقد يرتقي فوق ذلك، فيكون ممن يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، وممن آتى المال على حَبِّه لذوي القربى وللمحتاجين، يقينا منهم أنكم لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون.

لقد كان من أشر أخوتنا، وتعاوننا على البرِّ والتقوى، وقتالنا في سبيل الله صُفًا، كأننا بنيان مرصوص، أن نصرنا الله على الصهاينة، فأخرجناهم من غزة أدلةً وهم صاغرون، ولكنهم تركوا خلفهم تسعة زُهَط يفسدون في الأرض ولا يصلحون، فلما قامت المباراة السياسية في الانتخابات التشريعية غلبوا هنالك، وانقلبوا صاغرين، وقد تقاسموا على أن يرهقونا من أمرنا عسراً، فاز دادوا فلتاناً وفوضى، فلما صبرنا على ما آذونا راؤه ضعفاً وهواناً، وزعم قائلهم أنهم من الكثرة بحيث لا نحتمل معهم غلوةً، وأَصْرُوا على اجتثاثنا، فأمكننا الله منهم، ثم تواطأ الجميع على حرب لا تَبْقَى ولا تَدْرُ، ولكنهم كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله، أو قال: يا نارُ كوني برداً وسلاماً على أتباع ملة إبراهيم، والسرد يطول.

إن من آثار صمودنا أن جعل الله أفئدة من الناس تَهْوِي إلينا، ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون، وإننا نرى في جولة رئيس الوزراء الشرعي تأخياً مع الشعوب، وتصالحاً مع الأنظمة، ومستقبلاً واعداً لنا، وشَوْماً على عدونا، وقد عَبَّرَ الصهاينة عن ذلك في مؤتمر ترسييليا السنوي الذي عقد مؤخراً، وصدّحوا فيه بخوفهم من معظم ما يحيط بهم، فقد آتاهم الله من حيث لم يحتسبوا، وقذف في قلوبهم الرعب، ولسوف يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين، وعما قليل ليصبحن نادمين بمشيئة الله رب العالمين.

# وتواصل بلا انقطاع

وقال: «منذ سنوات ونحن نحاول زيادة طاقة وقدرة المستشفى لكننا واجهنا عقبات كثيرة منذ بدء الحصار وملف مستشفى الأقصى مطروح دائماً على الطاولة».

من جهتها أكدت النائب هدى نعيم أن نقل قسم المسالك البولية لخارج مستشفى الأقصى جاء ضمن خطة وزارة الصحة لتخصيص مراكز طبية موحدة، مضيفة: «بدلاً من تشتيت الجهود قررت الوزارة تخصيص مركز واحد لكل تخصص ليخدم كافة المحافظات فسيكون مثلاً مركز للمسالك يخدم كل القطاع وآخر للقلب في منطقة واحدة وهكذا».

من جانبه نقل الحزقي تدمير المواطنين من نقل قسم المسالك البولية من مستشفى الأقصى إلى المستشفى الأوروبي، وأضاف: «تلمسنا شكوى كثير من المواطنين من نقل القسم خاصة أن به طبيب ماهر جداً إضافة لشكاوى من الازدحام الشديد في قسم العظام والأطفال ومشاكل أخرى».

وتساءل الحزقي: «إلى متى ستبقى المحافظة الوسطى المحافظة الوحيدة التي تضم مستشفى صغيراً لا يكفي لخدمة أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن؟»، مشيراً إلى أن المواطنين يسمعون منذ أكثر من سنة عن مشروع إنشاء طابقين فوق المستشفى ومستشفى للأطفال بجوار المبنى القديم لم تنفذ حتى الآن.

وفي نهاية اللقاء أجمع النواب على أن مستشفى شهداء الأقصى لا يكفي لسد الحاجة الطبية في محافظة مرامية الأطراف كالوسطى، واعدن بدء العمل في توسعة المستشفى خلال شهرين على الأكثر.

## النائب سلامة يشارك في افتتاح مبنى مركز التأهيل والإصلاح بالمحافظة الوسطى

من جانبه، شارك النائب عن الكتلة بالمحافظة سالم سلامة في افتتاح مبنى مركز التأهيل والإصلاح (السجن المركزي) بالمحافظة الوسطى.

وحضر الافتتاح فتحي حماد وزير الداخلية، وأحمد الكرد وزير الشؤون الاجتماعية ومحمد عابد النائب العام ومدير عام السجون المقدم ناصر سلمان ورؤساء البلديات ووجهاء المحافظة والعديد



النائب سلامة يتفقد نقاط الأمن الوطني في المحافظة الوسطى

من ضباط الأجهزة الأمنية.

وأشاد النائب سلامة بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية وعلى رأسها الوزير حماد سواء أكانت هذه الجهود على صعيد بناء المراكز واستكمالها لكي تقوم بدورها في خدمة المواطنين أو على صعيد بناء القدرات الشرطية من خلال الدورات العسكرية والدينية والأمنية.

وطالب النائب سلامة وزير الداخلية باستكمال بناء المراكز الأخرى وتزويدها بالأجهزة بما ينقصها من عتاد.

## ويتفقد نقاط الأمن الوطني في المحافظة

كما تفقد النائب سلامة نقاط الأمن الوطني في المحافظة الوسطى بحضور مدير معاهد التوجيه السياسي والمعنوي في القطاع معاذ زايد وقيادة حركة حماس في المحافظة.

وأشار النائب سلامة إلى الدور المهم الذي يقوم به جهاز الأمن الوطني في حماية ثغور الوطني من الأعداء رغم الإمكانيات البسيطة،

وقال: «جهاز الأمن الوطني يبذل أقصى جهده في الحفاظ على حياة المواطنين والدفاع عن الوطن»، مشيراً إلى فضل الرباط والجهد وأجره العظيم عند الله عز وجل.

وأكد سلامة على ضرورة الاهتمام بالتعليمات الإدارية والأمنية من أجل الحفاظ على حياة أفراد جهاز الأمن الوطني، موضحاً بأن قطاع غزة أصبح نموذجاً يحتذى به في مواجهة الظلم والظالمين وتحرير الأرض والأسرى.

وأشاد النائب سلامة بأفراد جهاز الأمن الوطني على صبرهم وتحملهم البرد الشديد من أجل هذا الشعب العظيم.

## ويشارك في تخريج دورة شهداء الشرطة البحرية

كما شارك النائب سلامة في حفل تكريم طلاب دورة شهداء الشرطة البحرية في صالة السونستا على ساحل مدينة دير البلح بحضور مدير عام الشرطة تيسير البطش ومدير عام المباحث محمد زايد.

وثنى النائب سلامة الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية من أجل الحفاظ على حياة المواطنين وخدمتهم والتخفيف، وقال: «رغم ما قام به العدو الصهيوني من تدمير لمقرات الأجهزة الأمنية في حرب الفرقان فإن الأجهزة تواصل عملها».

وأضاف: «صمود أبناء الأجهزة الأمنية وإصرارهم على خدمة المواطنين يدلل على إرادتهم وعزيمتهم القوية».

وأكد على ضرورة الاستعداد لأفراد الشرطة سواء على صعيد العدة أو الأفراد من خلال الدورات التدريبية.

## نواب خان يونس يستقبلون وفداً من جمعية تجار الألبسة

في سياق مواز، استقبل نواب الكتلة بمحافظة خان يونس وفداً من جمعية تجار الألبسة بقطاع غزة، ضم عدداً من تجار الألبسة وأصحاب المحلات بالمحافظة. وكان في استقبال الوفد النائب يحيى العبادسة الذي رحب بالوفد الزائر وأبدى تفاعلاً كبيراً مع زيارتهم.

وطرح الوفد خلال اللقاء عدة مشكلات طالبا من نواب المجلس التشريعي رفعها إلى الجهات المختصة والعمل على حلها لأنها

تشكل عبئاً كبيراً على أصحاب محلات الألبسة في منطقة شارع الشهيد أحمد ياسين ومناطق التسوق الرئيسية في المحافظة.

وكان أبرز المشاكل المطروحة موضوع أصحاب البسطات المتنقلة والذين غالباً ما يقفون ببسطاتهم أمام معارض الألبسة بأسلوب مستفز وطريقة غير حضارية تعيق الحركة وتؤثر

عليها ناهيك عما يصدر منهم من ضوضاء وغير ذلك من المخلفات والقمامة التي يتركونها خلفهم بعد يوم طويل من العمل.

وطالب الوفد من نواب الكتلة العمل مع البلدية لمنع أصحاب البسطات من الوقوف بسبب الضرر البالغ الذي يترتب على أصحاب المعارض والذين يتكلفون بها من قيمة إيجار وكهرباء وموظفين وهواتف وتراخيص وغيرها.

من جانبه شدد النائب العبادسة على ضرورة إيجاد حل سريع ونهائي لمثل هذه الحالات والمظاهر في شوارع المدينة، وطلب من الوفد البحث عن بدائل لأصحاب البسطات والذين هم في حاجة إلى فرصة عمل خاصة وأن غزة تعيش في حصار منذ نحو خمس سنوات وعملية التنمية متوقفة فيها بشكل شبه كامل.

ووعد العبادسة بعمل ورشة عمل خاصة حول الموضوع والاجتماع مع الجهات المعنية بوجود مندوبين عن جمعية تجار الألبسة وطرح الموضوع بقوة والعمل على حله بالتعاون مع شرطة المدينة.



دعوة لتقييم المرحلة والعودة إلى مربع التحرر الوطني

## إعلان الدوحة.. آمال عريضة برسم جدية التطبيق



## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

## الضرورة الوطنية

ثار جدل عميق إثر الإعلان عن اتفاق الدوحة الأخير الذي أسند رئاسة حكومة التوافق الوطني إلى الرئيس «أبو مازن».

خلفية الاعتراض الناشئ عن تولي «أبو مازن» زمام الحكومة المقبلة ذات بعدين: سياسي وقانوني.

في الإطار السياسي يقال إن إعلان الدوحة يخالف نصوص اتفاق المصالحة الذي أبرم في القاهرة، والتي تضع منط التكاليف في حُجر شخصية مستقلة، ولا تجيز إسناد رئاسة الحكومة إلى الرئيس «أبو مازن» الذي يشكل جزءا أساسيا من مشكلة الانقسام التي تعصف بالفلسطينيين.

وفي الإطار القانوني حديث عن تجاوز القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على الفصل بين رئاستي: السلطة والحكومة، وتساؤلات عن كيفية حلف «أبو مازن» لليمين الدستورية بصفته رئيسا للحكومة أمام نفسه كرئيس للسلطة، وكيفية خضوع «أبو مازن» -كونه رئيسا للحكومة- للمحاسبة والمساءلة من المجلس التشريعي، ومن قبل ذلك منح حكومته الثقة أمام المجلس، المعطل حتى اللحظة، حسب القانون الأساسي الفلسطيني.

وهذا كله صحيح بلا ريب، ولا يمكن التقليل من أهميته ووجهاته على الإطلاق. ومع ذلك ينبغي التذكير، سياسيا، أننا نعيش أجواء ملبدة وظروفا مكفهرة بفعل مخلفات وموروثات الانقسام، وأن تعقيدات المرحلة التي نعيش فصول مفاسدها السوداء لحظة بلحظة تملي علينا استحضر المرونة الفائقة على الدوام، والبحث عن حلول ومخارج مناسبة للعقد المستحكمة التي تنتصب على الطريق بين الحين والآخر.

إعلان الدوحة تعبير عن توافق وطني كما اتفاق القاهرة لا فرق، فما يحكمنا هو التوافق الوطني أو لا وأخيرا، ولا بأس أن ينسخ توافق توافقا آخر إذا استدعت المصلحة ذلك، فالمصلحة تعلو دوما على كل الاعتبارات.

دستوريا، ينبغي التنبيه إلى أن الحالة الفلسطينية الراهنة التي أفرزها الانقسام تناقض كل نصوص ومضامين القانون الأساسي، وها هنا يجب أن نتعاطى بإيجابية مع أطروحات الوفاق ونحرص على تكييفها مع القانون الأساسي قدر الإمكان، ولا بأس من رسم رؤية قانونية إبداعية لعلاج أية مشكلة عارضة قد تطرأ خارج السياق باعتبار أن روح القانون قد تسع العديد من الاجتهادات، أو يمكن تكييف بعض نصوصها لخدمة المصلحة الوطنية العليا قياسا على الفقه القانوني المقاوم الذي أجاز مبدأ التوكيلات للنواب المختطفين في سجون الاحتلال بهدف قطع الطريق على مخططات الاحتلال وسياسته الرامية إلى شل وتعطيل المجلس عمل التشريعي.

نحتاج إلى كل ما يقر بنا من إنجاز اتفاق المصالحة، متوسلين في ذلك بكل تفاهات التوافق الوطني ونصوص القانون الأساسي والعمل على تفعيل المجلس التشريعي، ابتغاء طي ملف الانقسام البغيض والتفرغ لمواجهة مخططات وسياسات الاحتلال، وإعادة إحياء دور ومكانة القضية الفلسطينية إقليميا ودوليا.

لا نتوقع وضعا وطنيا مثاليا في ظل سلطة متهاكمة تعيش تحت الاحتلال، وكل ما نمارسه يبقى في إطار الضرورات الوطنية حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا.



**النائب قراوي: لا بد من تقديم تنازلات للصالح العام لا لإرضاء الأطراف الخارجية.. وأن الأوان لتنفيس احتقان الشارع الفلسطيني الذي يعاني الظلم والفقر وغلاء الأسعار وتقول الاحتلال**

"البرلمان" استمجت رأي نائبين في المجلس التشريعي حول إعلان الدوحة، وتقييمهما لمدى جدية الاتفاق، وماهية الخطوات المطلوبة لإنجاح وتعزيز مسيرة المصالحة في ضوء هذا الاتفاق، من خلال هذا التقرير.

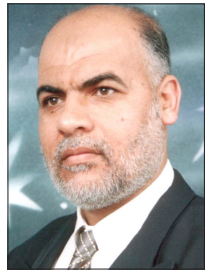
أن ما جرى إنما هو حقيقة واقعة وأن ما سبق من مفاوضات وترددات واستجابات للضغوطات الخارجية قد دُفن وراءنا؟ وهل سيتم إغلاق ملف الاعتقال السياسي؟ وهل سيعود المفصولون لأسباب فصائلية سياسية إلى وظائفهم؟ وهل ستنتهي عملية المسح الأمني والملاحقة الأمنية والاستدعاءات على آتفه الأمور والتنسيق الأمني وملف منظمة التحرير وغيرها؟

## تنازلات لأجل الوطن

وتابع: «يعيننا الآن تطبيق المصالحة وإشعار الشارع أننا في مرحلة جديدة تختلف تماما عن سابقتها، ولا بد للأطراف أن تقدم تنازلات من أجل الوصول إلى الهدف بشرط أن تكون هذه التنازلات في الصالح العام لا لإرضاء الأطراف الخارجية».

وأكد قراوي أنه أن الأوان لتنفيس الاحتقان لدى الشارع الفلسطيني الذي يعاني من الكبت والظلم والملاحقة والفقر وغلاء الأسعار وتقول الاحتلال والاستيطان، داعيا كافة الأطراف والشخصيات والفصائل والمخلصين إلى محاصرة الأصوات النشاز، داخلية كانت أو خارجية، التي تحرص على استمرار الانقسام، وكشف الجهات التي تصر من خلال بعض الإجراءات على تسميم هذه الأجواء الوطنية.

**النائب العبادسة: حماس عبرت عن مسئولية كبرى ووحي كامل بمتطلبات المرحلة.. وأدعو حماس لاستخلاص العبر والعودة إلى مربع التحرر الوطني وتفعيل المقاومة الشعبية ضد الاحتلال**



شكل إعلان الدوحة الذي طوى صفحة الخلاف الفلسطيني الداخلي حول رئاسة حكومة التوافق الوطني خطوة هامة وحدثا كبيرا في إطار السعي لإنجاح مسيرة المصالحة الوطنية.

## موقف تاريخي

فقد أكد النائب يحيى العبادسة أن الموقف الذي وقفته حماس في الدوحة يمثل موقفا تاريخيا ويشكل سابقة في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، موضحا أن حماس تضرب اليوم مثالا كبيرا في تمركزها حول القضية الوطنية، فما حصل يعبر عن حالة مسئولية كبرى ووحي كامل بمتطلبات المرحلة.

وتابع: «أن الأوان أن تنفض حماس يدها من السلطة لأن السلطة لا تصلح أن تكون حاضنة للمشروع الوطني»، داعيا إلى إعادة تقييم السلطة وإعادة بنائها على أسس وطنية جديدة باعتبار أن الأولوية الآن ليس لإدارة السلطة بقدر وإنما لإدارة المشهد الوطني وإعادة القضية الفلسطينية إلى مربع التحرر الوطني. وطالب العبادسة حماس أن تعود إلى صفوف الجماهير و صفوف التحرر وأن تترك شأن السلطة وأن تعمل على إعادة بناء منظمة التحرير، مضيفا أن الوقائع أثبتت أنه لا يمكن أن تقوم السلطة مادام الاحتلال قائما.

## تصحيح المسار

وأضاف: «علينا أن نركز جهودنا لإنهاء الاحتلال ثم تأتي بعد ذلك العملية الديمقراطية وبناء



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالتشريعي تستمع لوزير التربية والتعليم العالي د. أسامة المزيني



د. بحر ونواب التشريعي يستقبلون م. عماد العلمي بعد إبعاد دام أكثر من ٢٠ عاما